

Distr.: General
29 March 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 25 آذار/مارس 2021 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

أكتب إليكم عملا بالفقرة 64 من قرار مجلس الأمن 2531 (2020)، التي طلب فيها المجلس إليَّ أن أعدَّ خريطة طريق طويلة الأجل لتقييم التحديات المستمرة التي تواجه السلام والأمن في مالي، تتوخى الانتقال التدريجي والمنسق والمدروس للمسؤوليات الأمنية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة المتكاملة) دون تعريض استقرار مالي والمنطقة للخطر، وبما يفتح الطريق أمام وضع استراتيجية محتملة لخروج البعثة (انظر المرفق). ووفقا لما طلبه المجلس، أُعدَّت خريطة الطريق هذه بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وبالتشاور مع الشركاء المعنيين، بما في ذلك حكومة مالي وهيئة التنسيق في مالي.

وتُنظَّم خريطة الطريق على مرحلتين: تركز المرحلة الأولى على الأهداف الرئيسية التي يتعين تحقيقها خلال عملية الانتقال السياسي الحالية في مالي، والتي من المتوقع أن تُتوَّج بإجراء انتخابات وطنية. وتشمل المرحلة الثانية لمحة عامة عن التحديات الرئيسية المتبقية التي يتعين التصدي لها بعد انتهاء فترة الانتقال السياسي، لتمكين البعثة المتكاملة من البدء في التخطيط لانتقال المسؤوليات الأمنية والنقل التدريجي للمسؤوليات المنوطة بها إلى الفريق القطري والجهات الوطنية المعنية، استناداً إلى جرد للقدرات. وفي الوقت الراهن، من المتوخى أيضا تحديد مرحلة ثالثة لخريطة الطريق ستوضع في وقت لاحق، وستتألف من استراتيجية لخروج البعثة تتوخى الانتقال التدريجي والمنسق للمسؤوليات الأمنية المتبقية إلى السلطات الوطنية.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**

310321 310321 21-03784 (A)




المرفق

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: خريطة طريق لتنفيذ الولاية

أولا - الخلفية والنهج

1 - في أعقاب الانقلاب الذي شهدته مالي في آب/أغسطس 2020، طلب مجلس الأمن إلى البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة المتكاملة)، في بيانه الرئاسي الصادر في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020[1]، أن تدعم عملية الانتقال السياسي في مالي وإجراء انتخابات شاملة وحرة ونزيهة وذات مصداقية. ومع مراعاة الظروف المتغيرة، اعتمدت البعثة نهجاً على مراحل لوضع خريطة الطريق. وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة 23 كانون الأول/ديسمبر 2020 الموجهة إلى مجلس الأمن[2]، تركز المرحلة الأولى من خريطة الطريق على الأهداف الرئيسية التي يتعين تحقيقها خلال فترة الانتقال السياسي، التي من المتوقع أن تُتوَّج بإجراء انتخابات وطنية. وتشمل المرحلة الثانية لمحة عامة عن التحديات الرئيسية المتبقية التي يتعين التصدي لها بعد انتهاء فترة الانتقال السياسي، لتمكين البعثة المتكاملة من البدء في التخطيط لانتقال المسؤوليات الأمنية والنقل التدريجي للمسؤوليات المنوطة بها إلى فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الوطنية المعنية، استناداً إلى جرد للقدرات. وستوضع المرحلة الثالثة في وقت لاحق، وستنطوي على استراتيجية لخروج البعثة تتوخى الانتقال التدريجي والمنسق للمسؤوليات الأمنية المتبقية إلى السلطات الوطنية.

ثانيا - المبادئ التوجيهية

2 - ستسعى البعثة وشركاؤها الرئيسيون، في تنفيذ ولايتها، إلى زيادة الدور القيادي الذي تؤديه الأطراف المالية وباقي الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في عملية السلام وتوليها زمام هذه العملية على الصعيد الوطني، وكذلك زيادة مشاركة الحكومة والممثلين المحليين والمجتمعيين المعنيين. وتمشيا مع إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، ينبغي التركيز بشكل خاص على تيسير الحلول السياسية الشاملة؛ وتعزيز حماية المرأة ومشاركتها؛ وتحسين الأداء وتعزيز سلامة وأمن حفظة السلام، مع الاستفادة من الشراكات. وسيسترشد بالنهج المراعي للظروف ومبدأ عدم الاستبدال في تقديم الدعم التشغيلي واللوجستي من جانب البعثة والفريق القطري إلى السلطات الوطنية، وقوات الدفاع والأمن المالية، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك من خلال تطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، حسب الاقتضاء.

(1) S/PRST/2020/10.

(2) S/2020/1282.

ثالثا - المرحلة الأولى: عملية الانتقال السياسي

3 - لا تزال الحالة السياسية في مالي محفوفة بالمخاطر نتيجة للتحديات المرتبطة بالتماسك الاجتماعي وانعدام الثقة بين القيادة العسكرية في البلد والطبقة السياسية المدنية. وتتجلى هذه الحالة في تزايد الانتقادات العامة إزاء ما ينظر إليه على أنه عدم استيعاب جميع الأطراف في المجلس الوطني الانتقالي، وهو برلمان المرحلة الانتقالية. ولا يزال تمثيل المرأة أقل بكثير من الحصة القانونية الدنيا البالغة 30 في المائة. وكانت وتيرة الانتقال السياسي بطيئة، مما يشير إلى احتمال حدوث تأخير في تنفيذ الخطة الانتقالية للحكومة. وتتسم الحالة السياسية العامة بهشاشتها، وسيظل دور المساعي الحميدة للبعثة مهما للغاية في تيسير استمرار التقدم في العملية السياسية وعملية السلام.

4 - وسيجري التأكيد مجددا على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، استنادا إلى خريطة الطريق الوطنية المعتمدة في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 لتنفيذه. وفي مناسبات عديدة، أكدت قيادة البلد تقيُّدها باتفاق السلام والتزامها بالمضي قدما في تنفيذه. وللمرة الأولى منذ توقيع الاتفاق في عام 2015، أصبحت الحركات الموقِّعة ممثَّلة في الحكومة، وقد أشركت النساء رسمياً في لجنة متابعة الاتفاق. وهذا يتيح فرصة لتعزيز التعاون وحلول عملية من أجل المضي قدما في تنفيذ الاتفاق لما فيه مصلحة البلد.

5 - وفي 22 شباط/فبراير، اعتمد المجلس الوطني الانتقالي خطة عمل الحكومة للفترة الانتقالية، التي تحدد جدول أعمال واسع النطاق للإجراءات ذات الأولوية. وأحاط كل من البعثة المتكاملة والفريق القطري علما بأولويات الحكومة على النحو المبين في خريطة الطريق التي وضعتها وخطة العمل، ووضعا نهجا متكاملا لإعداد وتنفيذ إجراءات مركزة وسريعة دعما للاحتياجات الأساسية لعملية الانتقال السياسي. وقد وضع هذا النهج حالة نهائية مبتغاة لعام 2022، مع وضع نقاط مرجعية وما يقابلها من أولويات قطاعية، على النحو المبين أدناه.

رابعا - الحالة النهائية والنقاط المرجعية في المرحلة الأولى

6 - بحلول نهاية الفترة المحددة وطنياً لعملية الانتقال السياسي، سيكون النظام الدستوري قد استعيد، مع انتقال سلمي للسلطة الوطنية الحاكمة إلى سلطات منتخبة ديمقراطياً، يزيد فيها تمثيل المرأة ومشاركتها. وسينظر عموم الجمهور إلى الانتخابات الوطنية على أنها اتسمت بالمصداقية عموما، وستحظى نتائجها بالاحترام على نطاق واسع. وسيكون الأمن قد استتب، مع إحراز تقدم في بعض المناطق نتيجة لزيادة الثقة بين الأطراف، ومبادرات السلام المحلية، ورد أكثر حزما من جانب قوات الأمن والدفاع الوطنية، وتفكيك بعض الميليشيات في وسط مالي. ولن يكون حضور الدولة المالية في شمال ووسط مالي قد تراجع، وسيكون قد تقدَّم في المراكز السكنية مما يسمح بتنسيق نشر سلطات الدولة. وسيظلُّ اتفاق السلام والمصالحة في مالي الإطار المقبول لتوطيد دعائم السلام على المدى الطويل في مالي من قبل جميع الأطراف، بما في ذلك الحكومة الوطنية الجديدة، مع تجديد خريطة الطريق التي وضعتها ودخولها حيز التنفيذ الفعلي.

النقاط المرجعية

7 - **النقطة المرجعية ألف** - أنجزت مراجعة الدستور وفقاً للنتائج التي تمخضت عن الحوار الوطني الشامل والإصلاحات المتوخاة بموجب اتفاق السلام والمصالحة في مالي، أيضا مع مراعاة توصيات لجنة المراجعة لعام 2018.

8 - **النقطة المرجعية باء** - أُنجزت الإصلاحات الانتخابية بحيث تجرى انتخابات وطنية ذات مصداقية، على النحو المنصوص عليه في الميثاق الوطني الانتقالي وبما يتماشى مع المعايير الإقليمية والدولية، في عام 2022، بما في ذلك في منطقتي ميناكا وتاوديني المنشأتين حديثا، وتسفر عن رئيس وبرلمان جديدين منتخبين ديمقراطيا، مع زيادة مشاركة النساء وتمثيلهن.

9 - **النقطة المرجعية جيم** - سيظلُّ اتفاق السلام والمصالحة في مالي ساري المفعول وقد عزَّز الثقة بين الأطراف الموقعة، مع دخول خريطة الطريق المنقحة للاتفاق حيز التنفيذ الفعلي، مما يؤدي إلى إقرارها مجددا من قبل الحكومة المنتخبة حديثا في عام 2022.

10 - **النقطة المرجعية دال** - أعيد نشر جميع العناصر المتكاملة التي أكملت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلَّة في شمال مالي، بناء على الاتفاقات المبرمة بين الأطراف الموِّقعة بشأن تكوين وحدات قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها، وهي تؤدي أدوارا أمنية ملموسة. وبالإضافة إلى ذلك، خضع 2 000 فرد من أفراد الجماعات المسلحة الموقعة لفحص السجلات الشخصية والتدريب وأدمجوا في قوات الدفاع والأمن المالية.

11 - **النقطة المرجعية هاء** - تم تعزيز استعادة/بسط السلطة المدنية للدولة بشكل مستدام في المراكز السكنية الرئيسية (موبتي، وسيفاري، وغاو، وأنسونغو، وتمبكتو، وتاوديني، وكيدال، وميناكا) مع نشر المسؤولين المدنيين (المحافظين) والسلطات القضائية (القضاة)، بالتنسيق مع عمليات نشر قوات الدفاع والأمن المالية ومع دعمها في هذه المناطق.

12 - النقطة المرجعية واو- أكمل الإطار القانوني لقوة الشرطة المحلية الإقليمية وبدأ التجنيد، بما يشمل إدماج عدد كبير من الأعضاء السابقين في الجماعات الموقِّعة.

13 - **النقطة المرجعية زاي** - تواصل تفعيل منطقة التنمية الشمالية، بما في ذلك عن طريق إنشاء المجلس الاستشاري الأقاليمي وتنفيذ مشاريع تجريبية في كل منطقة من المناطق الخمس في شمال مالي، مما يعكس النقل الفعال للخدمات التقنية غير المتمركزة من الدولة إلى المستوى دون الوطني.

14 - **النقطة المرجعية حاء** - جرى توسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني في عمليتي الانتقال والسلام، ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب، وأنشئ مرصد للنساء.

15- **النقطة المرجعية طاء** - جرى تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب الجرائم الخطيرة التي تهدِّد بزعزعة عملية السلام - بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني - وذلك بتقديم المتهمين إلى العدالة وبإجراء المحاكمات ذات الصلة بها.

خامسا – أولويات المرحلة الأولى

ألف – الانتقال السياسي وعملية السلام والانتخابات

16 – تُحدِّد خطة العمل الوطنية التي أقرَّها المجلس الوطني الانتقالي جدول أعمال واسعاً وطموحاً يتألف من ستة مجالات ذات أولوية، مع اقتراح 275 إجراء محدداً على صعيد 23 هدفاً. وبالنظر إلى الوضع السياسي الهش والمجزأ والحاجة إلى حلول سياسية شاملة يُمسِك بزمامها وطنيا، سيكون من المهم تحديد أولويات المهام الأساسية في إطار جدول الأعمال الأوسع نطاقاً. وبما أنه قد بقي 12 شهراً من فترة الانتقال السياسي، قد لا يكون من الممكن تحقيق العديد من الأهداف المقترحة. وفي هذا الصدد، ستكون المساعي الحميدة التي تواصل البعثة بذلها ضرورية للتمكين من تحقيق انتقال أكثر تركيزا واستيعابا للجميع وأفضل ترتيبا من حيث الأولويات، ولتخفيف حدة الخلافات.

17 – وينبغي للبعثة المتكاملة أن تواصل التركيز على الأهداف السياسية التالية ذات الأولوية في دعم التنفيذ المعجَّل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، وهو الهدف الاستراتيجي الرئيسي للبعثة، مع إيلاء الاهتمام بشكل خاص لخريطة الطريق الوطنية المعتمدة في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020، التي تشمل تقديم الدعم للإصلاحات المؤسسية:

(أ) يقتضي الاستمرار في تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق من جانب الأطراف الموقعة إحراز تقدم في تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلقة بالسياسة والدفاع والأمن. ولا يزال نشر الوحدات المعاد تشكيلها وتفعيلها في شمال مالي، وإنشاء الشرطة الإقليمية، وتنفيذ مشاريع لمنطقة التنمية الشمالية من الأولويات الحاسمة في الأشهر المقبلة. وينبغي للبعثة أن تستخدم مساعيها الحميدة للمساعدة في تجاوز الخلافات بين الأطراف الموقِّعة التي يتعين معالجتها لضمان التنفيذ في هذه المجالات؛

(ب) لا بد من إصلاحات انتخابية لضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية، ولا سيما إنشاء هيكل موثوق به لإدارة الانتخابات، مستقل عن الحكومة، والتوعية بشأن أهلية الأحزاب السياسية لتقديم مرشحين في الانتخابات المحلية أو الوطنية، فضلا عن استكمال قوائم الناخبين. ويتطلب استكمال إعادة هيكلة الإقليم، بما في ذلك في المناطق التي تم تفعيلها حديثا وكذلك الدوائر الانتخابية، اتباع نهج توافقي يقوم على إجراء مشاورات شاملة على نطاق البلد؛

(ج) توافر الوثائق الأساسية اللازمة لمراجعة الدستور، وفقا للنتائج التي توصلت إليها لجنة مراجعة الدستور لعام 2018 والحوار الوطني لعام 2019، لدعم التقدم المحرز في مجال الإصلاحات. وينبغي للبعثة أن تركز على استخدام مساعيها الحميدة ودعمها الفني لمساعدة السلطات الانتقالية على الوفاء بالجدول الزمني المتبقي لها وضمان توافق الآراء على الساحة السياسية؛

(د) سيظلُّ من التحديات الرئيسية لضمان نجاح الإصلاحات ومصداقية الانتخابات تعزيز استيعاب الجميع والتواصل مع الجمهور والشفافية والحوار الاجتماعي من أجل عملية انتقالية تشاورية. وستتطلب الحلول الشاملة للجميع زيادة مشاركة المجتمع المدني والنساء والشباب في عمليات الإصلاح السياسي والمؤسسي، وإحراز تقدم نحو تحقيق الحصة الدنيا المستهدفة لتمثيل المرأة بنسبة 30 في المائة. وسينصبُّ التركيز أيضا على رصد الحيز المدني والديمقراطي قبل الانتخابات لضمان تهيئة بيئة مواتية لإجراء مناقشات مفتوحة وبناء ثقة الناس في العملية الانتخابية.

باء - الحماية والدعم الأمني وبسط سلطة الدولة

18 - سيظلُّ الوضع الأمني عموما في مالي معقَّدا وقد يشهد مزيدا من التدهور. وفي شمال مالي، ازداد النشـاط الإرهابي في منطقتي غاو وميناكا، وتقوم تنسـيقية حركات أزواد بإحكام سـيطرتها على المناطق الأوسع من تمبكتو وكيدال وتوفير الخدمات الأمنية فيها، على خلفية محدودية وجود الدولة وتصدع التحالف مع الائتلاف. وتستغل الجماعات الإرهابية أيضـا فراغ المؤسـسـات لتوسـيع نفوذها جنوبا. ولا تزال السـيطرة على طرق الاتجار الرئيسية هي الدافع الرئيسي لحمل السلاح. ولا يزال من الصعب التصدي لمسبِّبات النزاع الاقتصادية لأن دوافع هذه الجماعات مخفية وراء الخطابات المثالية أو السياسية أو الدينية.

19 - وفي وسـط مالي، ما زال العنف بين القبائل يحصـد أرواحا كثيرة ويُسـتغلُّ من قبل الجماعات المتطرفة، وأكثر الدوائر تضـرراً هي باندياغارا وبانكاس وكورو. ولقد تكاثرت الجماعات الإرهابية وتعزَّز وجودها في عدة مناطق في وسـط مالي. وأبلغت المناطق المتضـرِّرة عن انخفاض مسـتويات العنف والاشـتباكات بين القبائل، حيث إن القبائل المتسلَّل إليها تكون في معظمها متجانسـة. وما زال التهديد الذي تشـكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصـنع مرتفعاً في الوسـط، ولا سـيما على محور كونا - غاو، ويحدُّ وجود الجماعات الإرهابية من حرية تنقل قوات الدفاع والأمن الوطنية والقوات الدولية، التي تظلُّ الأهداف الرئيسـية للهجمات باسـتخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصـنع، كما يقع عدد كبير من الإصـابات في صـفوف السكان المدنيين. وتتطلب فعالية استجابة البعثة في وسط مالي رؤية واضـحة تضـعها الحكومة الانتقالية بشأن كيفية مواجهة هذه التحديات في هذا الجزء الأكثر ضـعفا من البلد، فضـلا عن التنسـيق الوثيق مع جميع أصـحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين.

20 - وسـيؤثر الإرهاب والتهديدات غير المتناظرة، فضـلا عن العنف القبلي، تأثيرا سـلبيا على العمليات السـياسـية بقيادة وطنية وعلى تنفيذ اتفاق السـلام والمصـالحة في مالي، وكذلك على مبادرات المصـالحة الإقليمية والمحلية. ولا تزال هذه التحديات الأمنية تشـكل تهديدا كبيرا أيضـا لأفراد البعثة المتكاملة ومبادراتها وعملياتها دعما لحماية المدنيين، ولحرية تنقل أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين.

21 - وفي هذا الصـدد، يظلُّ التفعيل التام للقوة المشـتركة التابعة للمجموعة الخماسـية لمنطقة السـاحل خطوة ضـرورية ورئيسـية في تحقيق اسـتقرار الحالة الأمنية في وسـط وشـمال مالي، وبالتالي تمهيد السـبيل لعودة سـلطة الدولة وبسـط سـيطرتها على هذه المناطق، بما في ذلك من خلال قوات الدفاع والأمن التابعة لها، فضـلا عن خدماتها الإدارية المدنية. وبانتظار التوصـل إلى حل مسـتدام فيما يتعلق بتقديم الدعم إلى القوة المشـتركة، كما اقترح الأمين العام في تقريره لعام 2017 (S/2017/811)، ينبغي أن تواصـل البعثة المتكاملة تقديم الدعم اللوجستي إلى القوة المشتركة، تماشيا مع قرار مجلس الأمن 2531 (2020).

22 - وينبغي السعي إلى تحقيق الأهداف التالية ذات الأولوية:

(أ) في شمال مالي، ينبغي للبعثة أن تواصل حماية المراكز السكنية الرئيسية، وتهيئة المجال لإجراء عملية السـلام، وتمهيد السـبيل لإعادة بسـط سـلطة الدولة وتيسـيرها. وسـيكون اسـتكمال عملية نزع السـلاح والتسـريح وإعادة الإدماج المعجَّلة، وإدماج المقاتلين السـابقين من الحركات الموقِّعة في قوات الدفاع والأمن المالية، وإعادة نشـر الوحدات المعاد تشـكيلها في شـمال مالي، بسـبل منها توفير الدعم التشـغيلي واللوجستي ودعم النقل، مجالا رئيسيا من مجالات تركيز البعثة، فضلا عن إنشاء الشرطة الإقليمية؛

(ب) ينبغي للبعثة المتكاملة أن تدعم، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، تهيئة بيئة أمنية مواتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية في شمال ووسط مالي، وعودة اللاجئين والمشردين داخلياً، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان؛

(ج) ينبغي للبعثة المتكاملة أن تواصل دعم السلطات المالية في بلورة الرؤية وتنفيذ استراتيجية لتحقيق الاستقرار بقيادة سياسية في وسط مالي. وسيُولى المزيد من الاهتمام لدعم جهود التصدي للنزاعات والمصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي في وسط مالي. ويستتبع هذا النهج أيضا زيادة وتيرة العمليات المنسقة والمتكاملة دعما للحماية المادية ولضمان وصول المساعدة الإنسانية، بالتنسيق، حسب الاقتضاء، مع الفريق القطري، وزيادة استخدام آليات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة. وسيظل التأكيد على دعم الإطار السياسي لمعالجة الأزمة السائدة في وسط مالي وأطر التشاور الإقليمية في الوسط من أولويات عمليات منع نشوب النزاعات والمصالحة؛

(د) ينبغي للبعثة المتكاملة أن تواصل دعم تنفيذ برنامج الإنعاش المجتمعي بقيادة وطنية بهدف تفكيك جماعات الدفاع الذاتي في الوسط. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة تعزيز برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية لمنع تجنيد الشباب في الجماعات المسلحة، وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وتخفيف حدة العنف المحلي. وستستخدم هذه الجهود في الحد من تأثير الجماعات المسلحة وأثرها في الوسط مع العمليات السياسية وعمليات المصالحة؛

(هـ) في المناطق التي يكون فيها وجود الدولة محدودا، ينبغي للبعثة المتكاملة أن تواصل اتخاذ خطوات فعالة لتوقع التهديدات التي يتعرَّض لها السكان المدنيون وردعها والتصدي لها بفعالية، ولا سيما في شمال ووسط مالي، من خلال نهج شامل ومتكامل، مع التخفيف أيضا في الوقت نفسه من المخاطر التي تحدق بالمدنيين قبل أي عملية عسكرية أو عملية للشرطة وأثناءها وبعدها. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل البعثة تنفيذ خطتها للتكيف، بغية تحقيق تكامل جميع عناصر البعثة وزيادة قدرتها على التنقل المشمول بالحماية وسرعة حركتها ومرونتها. وينبغي للبعثة أيضا أن تدعم إعادة نشر الجيش الوطني في وسط البلد، وتطوير قدرات الخفارة المجتمعية في قوات الأمن والشرطة الوطنية.

جيم – سيادة القانون وحقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

23 – لا تزال ظاهرة الإفلات من العقاب المتفشية فيما يتصل بالانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان والفساد والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل شواغل رئيسية في مالي. وسيظلُّ دور البعثة المتكاملة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وسيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب دورا حيويا. ولا يزال نظام العدالة الجنائية في مالي غير مجهَّز للتعامل مع تعقيد الجرائم وحجمها الكبير، بما في ذلك محاكمات الإرهاب، وكذلك الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية وقضايا الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، قد يواجه تقديم الدعم إلى القضاء العسكري تأخيرات وعقبات نظرا لحساسيته والإطار القانوني الحالي. وفي عام 2002، بدأت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة عقد جلسات استماع علنية للتحقيق في جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في مالي بين عامي 1960 و 2013 وأسبابها الجذرية، ولكن هذه الجلسات تأخرت نظرا لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد أُدرج في خطة عمل الحكومة اعتماد ميثاق المصالحة الوطني والسياسة الوطنية للتعويضات المراعية للاعتبارات الجنسانية.

24 - وأدى الاستياء الواسع النطاق إزاء الإفلات من العقاب إلى تغذية المظالم المجتمعية ضد الدولة، سواء فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المسلحة دون رادع، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، أو الانتهاكات الناجمة عن العنف القبلي، أو الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن المالية انتقاماً لما يسود التصور بأنه دعم للجماعات الإرهابية أو انتماء إليها. وسيظل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أداة وقاية أساسية لجهود الأمم المتحدة، حيث تقوم البعثة المتكاملة بالتحقيق في الادعاءات والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي إيلاء اهتمام ملحوظ لاعتماد وتعزيز آليات ومبادرات لمنع الجرائم الخطيرة والتصدي لها، بما في ذلك انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان مع التركيز خاصة على الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات؛ ومواصلة تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

25 - وبناء عليه، ينبغي السعي إلى تحقيق الأهداف التالية ذات الأولوية:

(أ) يظلُّ الدعم الذي تقدِّمه البعثة المتكاملة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أمراً أساسياً، مع إيلاء الأولوية للجهود الرامية إلى رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتوثيقها والإبلاغ عنها، والمساهمة في الجهود الرامية إلى منع هذه الانتهاكات والتجاوزات، بما في ذلك الانتهاكات التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن المالية؛

(ب) في موازاة ذلك، ينبغي للبعثة المتكاملة أن تواصل دعمها لإصلاح القضاء، بما في ذلك إصلاح القانون الجنائي، وإصلاح القضاء العسكري، وإصلاح الأراضي، والإصلاح لصالح التكامل البناء بين العدالة الرسمية والتقليدية، بالتنسيق مع الجهود الرامية إلى نشر وتعزيز القدرات القضائية وقدرات السجون. وسيكون من المهم أيضا تعزيز استقلال القضاء واستكمال فصل المحكمة الدستورية عن النظام القضائي، الذي كان أحد مسببات الأزمة السياسية الراهنة؛

(ج) وينبغي للبعثة المتكاملة أيضا أن تواصل دعم آلية العدالة الانتقالية في مالي، بما يكفل تعزيز عملياتها وتفعيلها وفقا لمعايير حقوق الإنسان والالتزامات الدولية الأخرى؛

(د) ولذلك، فإن العمل الجاري حالياً لتعزيز مؤسسات إنفاذ القانون والمؤسسات القضائية ومؤسسات الإصلاحيات مثل الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولوضع استراتيجية وطنية للنيابة العامة بشأن الجرائم التي تهدِّد زعزعة عملية السلام، وبشأن تحديث مدونات قواعد السلوك ذات الصلة للجهات الفاعلة في مجال العدالة لمنع الفساد ومكافحته، سيظل من الأولويات خلال عملية الانتقال السياسي. وينبغي للبعثة المتكاملة أيضا أن تقدم مزيدا من المساعدة إلى الأطراف المالية لمتابعة توصيات المنتدى الوطني لتعزيز نزاهة القضاء وانضمام لجنة التحقيق الدولية المعنية بمالي إلى الشبكة العالمية لنزاهة القضاء.

دال - الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية

26 - خلال الفترة الانتقالية، ينبغي للبعثة المتكاملة والفريق القطري، فيما يتعلق بتحديد المسؤوليات والمزايا النسبية على النحو المبين في الإطار الاستراتيجي المتكامل وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وخطة الاستجابة الإنسانية، مواصلة دعم تقديم الخدمات الأساسية إلى الفئات السكانية الضعيفة في المناطق الرئيسية، تمشيا مع الأولويات الوطنية المحددة في خريطة الطريق التي وضعتها

الحكومة لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، ومع الأهداف الواردة في الإطار الاستراتيجي من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة للفترة 2019-2023.

27 - وينبغي أن تهدف تدخلات الفريق القطري والبعثة المتكاملة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية وتوفير فرص متكافئة للحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب. وسيحتل اتباع نهج يقوم على المساواة واستيعاب الجميع ويراعي الاعتبارات الجنسانية وينطلق من منظور جنساني موقع الصدارة في تنفيذ البرامج الاجتماعية - الاقتصادية. ومن خلال النهج المنسق للفريق القطري، سينصبُّ التركيز على الأهداف الرئيسية الثلاثة التالية:

(أ) دعم تنفيذ الأحكام المتعلقة بالتنمية في اتفاق السلام والمصالحة في مالي والاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار في وسط مالي. وينبغي للبعثة المتكاملة والفريق القطري أيضا دعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تفعيل منطقة التنمية الشمالية وصندوق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، ستُتخَّذ مبادرات للنهوض بالإنتاج الاقتصادي من خلال الزراعة والفلاحة لتعزيز القدرة على الصمود الاقتصادي؛

(ب) تعزيز نظم القطاع الاجتماعي على الصعيدين الوطني ودون الوطني من أجل صمود المجتمعات المحلية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع والمراعية للاعتبارات الجنسانية والمستدامة. وسيجري التركيز على توسيع نطاق تغطية وخدمات الحماية الاجتماعية بحيث تتاح الخدمات الأساسية للجميع. وينبغي للفريق القطري، بهذه الصفة، أن يدعم، في جملة أمور، تسجيل أسر معيشية إضافية في إطار السجل الاجتماعي الموحَّد، لدعم الأسر المعيشية الأكثر ضعفا؛

(ج) تقديم الدعم المستمر لتعزيز تكافؤ فرص حصول النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة المعرَّضة لخطر التخلف عن الركب على الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة، استنادا إلى احتياجاتهم الخاصة حسب السن ونوع الجنس. وينبغي للفريق القطري أن يدعم تقديم الرعاية الصحية وتعزيزها، بما في ذلك برامج تحصين الأطفال؛ وتوفير وتحسين برامج التعليم، ومرافق تنظيم الأسرة وبرامج توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع. وفي إطار هذه المبادرات، ستُنفَّذ برامج للتغذية في المدارس للبنين والبنات وبرامج تحويلات نقدية لنحو 000 100 أسرة معيشية ضعيفة إضافية.

سادسا - المرحلة الثانية من خريطة الطريق: التحديات الرئيسية المتبقية التي يتعين التصدي لها بعد انتهاء فترة الانتقال السياسي

28 - لا تتوقع البعثة المتكاملة أن يكون إحراز تقدم عملية سلسة في المرحلة الأولى من الانتقال السياسي. وفي حين أن التقدم نحو الإصلاحات الدستورية والانتخابية أمر أساسي لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية، من غير المرجح أن تستكمل الحكومة الانتقالية برنامج الإصلاح الكامل الوارد في اتفاق السلام والمصالحة في مالي، ولا سيما بشأن إعادة هيكلة الأراضي - وهي عملية حساسة من الناحية السياسية - وتدابير الأمن والدفاع. ومن المتوقع أن تكون العمليات السياسية وزيادة استعادة سلطات الدولة قد دفعت قدما بفرص تحقيق الاستقرار في وسط مالي، في حين أن التهديدات غير المتناظرة والإرهابية ستكون قد ازدادت مع ذلك، رغم الجهود الوطنية والدولية المستمرة لمكافحة الإرهاب. وسيظلُّ استمرار النشاط الإرهابي يطرح تحديات كبيرة أمام البعثة المتكاملة والسلطات الوطنية.

29 – وينبغي للمرحلة الثانية من خريطة طريق البعثة المتكاملة أن تركز بالتالي على تحديد ومعالجة التحديات الرئيسية المتبقية، عقب انتهاء فترة الانتقال السياسي، التي من شأنها أن تؤثر على خطط البعثة المتكاملة الرامية إلى سحب الدعم الأمني للسلطات الوطنية والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على مراحل وبصورة منسقة، ونقل المسؤوليات غير الأمنية إلى الفريق القطري وأصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين وفقا لقدراتهم.

سابعا – تحديات المرحلة الثانية

ألف – عمليات إصلاح الحكم على المدى الطويل

30 – أعادت الاحتجاجات السياسية في مالي، التي بلغت ذروتها في الانقلاب الذي وقع في آب/أغسطس 2020، إلى الواجهة مجددا ضرورة القيام بإصلاحات سياسية واسعة النطاق لمعالجة الأسباب الهيكلية الكامنة وراء التوترات السياسية والاجتماعية، والنزاعات، والعنف في مالي. وفي ضوء برنامج الإصلاح الطموح للحكومة الانتقالية والإطار الزمني القصير للمرحلة الانتقالية، من غير المرجح أن يجري تناول جميع الإصلاحات المؤسسية المبينة في اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وسيطلب من أي حكومة منتخبة حديثا أن تسعى إلى وضع برنامج إصلاحي واسع النطاق وأن تُنفّذ أي مسائل مُعلَّقة.

31 – وتقدم خريطة الطريق المعتمدة في 18 كانون الأول/ديسمبر مجموعة طموحة من الإجراءات قد يمتد بعضها إلى ما بعد الفترة الانتقالية، كما ذكرت السلطات الوطنية. وستظل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وفعالة ومجدية في العمليات السياسية في مالي وفقا للقانون الوطني 2015-052 تمثل تحديا على الصعيدين الوطني والمحلي، رغم أنه من المرجح أن يكون قد تحقق تقدم على مستوى لجنة متابعة الاتفاق.

32 – وفي أعقاب الإصلاحات السياسية الرئيسية على الصعيد الوطني، يمكن للسلطات المالية أن تنتقل إلى تعزيز اللامركزية في الحكم، بما في ذلك أداء المجلس الأعلى للسلطات المحلية مهامه بشكل تام وفعال، وذلك بضمان تمثيل السلطات التقليدية والنساء والشباب في هذه الآلية التشاورية. ويتعين أن تكفل عملية اللامركزية الفعالة زيادة تمثيل ومشاركة سكان الشمال على النحو المتوخى في اتفاق السلام والمصالحة في مالي، ولكن ينبغي السعي إلى تحقيق ذلك بالتنسيق مع المشاورات الشعبية على نطاق البلد بأسره لكفالة أن تشعر جميع المناطق بأنها ممثَّلة تمثيلا كافيا ولتجنب وقوع مظالم جديدة. وسيظلُّ الأداء الفعال لمؤسسات الدولة على الصعيدين الوطني والمحلي من حيث الموارد البشرية والتقنية والمالية سببا رئيسيا للقلق.

33 – وبالنسبة للمناطق الشمالية، سيظلُّ استمرار تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وزيادة الإدماج السياسي لهذه المناطق مسألة رئيسية. وسعيا لزيادة تمثيل الشمال في هيئات الدولة، يتعين إدماج الموظفين المدنيين في الحركات المسلحة الموقِّعة على الاتفاقية إدماجا كافيا في الإدارة العامة ووظائف الخدمة العامة المحلية. ويمكن للحركات المسلحة الموقِّعة أيضاً أن تستكشف سبلا مختلفة للمشاركة النشطة في المعترك السياسي، سواء من خلال السعي لمشاركة أعضاء من حركاتها كمرشحين مستقلين في الانتخابات أو تحويل حركاتها إلى أحزاب سياسية. وسعيا لتنفيذ الاتفاق تنفيذا فعالا، ستكون الإصلاحات التالية حاسمة للمساعدة في استعادة ثقة السكان في مؤسسات الدولة: (أ) وضع إطار تنظيمي لتوجيه اللامركزية المالية بما في ذلك نقل خدمات الدولة المركزية غير المتمركزة إلى مستوى الحكم المحلي (المادة 16)، (ب) تفعيل منطقة

التنمية الشـــمالية (المادة 33)، (ج) تحويل 30 في المائة من إيرادات الميزانية الوطنية إلى الجماعات الإقليمية (المادة 14)، (د) تخصـــيص نســـبة مئوية من الإيرادات المتأتية من اســـتغلال الموارد الطبيعية (المادة 15).

باء - الإرهاب والجريمة عبر الوطنية

34 - على الصـــعيد الأمني، ســـتظلُّ مالي تواجه تحديات أمنية كبيرة بعد إجراء الانتخابات الوطنية عام 2022. والاستقرار السياسي النسبي الذي ستجلبه المؤسسات المنتخبة لن يترجم فورا إلى تحسن الأمن في المناطق الوسطى والشمالية من البلد.

35 - وفي المناطق الشمالية، ستواصل الجماعات المسلحة الموقِّعة، ولا سيما تنسيقية حركات أزواد، العمل كجهات مقدِّمة للأمن، في حين أن أنشطة الجماعات المسلحة الإرهابية ستستمر بلا هوادة. ومن المرجح أن تهيمن على البيئة الأمنية الهجمات غير النمطية، بما فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، التي تستهدف القوات الوطنية والدولية المنتشرة في الشمال، رغم الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الإرهاب، لأن قوات الدفاع والأمن المالية ستحتاج إلى مزيد من الوقت لتعزيز قدرتها على التخطيط لعمليات فعالة وتنفيذها والثبات في مواقعها بعد ذلك. كما أن فعالية إجراءات قوات الدفاع والأمن المالية ســـتتوقف إلى حد كبير على ما يلي: (أ) إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الأحكام المتعلقة بالأمن والتنمية الواردة في اتفاق الســـلام والمصالحة في مالي؛ (ب) تعزيز قدرات سلسلة العدالة الجنائية (الشرطة والمحاكم والسجون) في الشمال والوسط فيما يتعلق باعتقال الأشخاص المشتبه في أنهم من الإرهابيين واحتجازهم ومقاضاتهم؛ (ج) التمسك بحقوق الإنسان.

36 - أما في مســألة الحوار، وبخاصــة مع بعض المنظمات الإرهابية، فإن إحراز تقدم سيتوقف على الإرادة السياسية والدعم الواسع من مختلف الأطياف السياسية والسكان، ومشاركة البلدان المجاورة لمالي والشركاء الثنائيين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتحسن التوقعات الأمنية في الشمال إذا تحقق ما يلي: (أ) احتفاظ القوات الفرنســـية بوجودٍ رادعٍ كاف إلى جانب النشـــر الكامل لفرقة عمل تاكوبا الأوروبية؛ (ب) تقديم دعم توجيهي فعال على أرض الواقع من جانب بعثة الاتحاد الأوروبي العســكرية للمســاهمة في التدريب إلى الوحدات الوطنية في شــمال ووســط مالي؛ (ج) تمتع قوة مشــتركة تابعة للمجموعة الخماسـية لمنطقة الساحل بمزيد من الاستقلالية والقدرات التشغيلية.

37 - وفي الوسط، ستستمر أنشطة الميليشيات والجماعات الإرهابية المسلحة في تأجيج التوترات العرقية والمجتمعية القائمة من قبل ومفاقمتها والتلاعب بها، مما يؤدي إلى تزايد حلقات العنف بين المجتمعات المحلية وداخلها. وســتظلُّ هذه الاختلافات في العنف على أســاس الانتماء العرقي والمجتمعي تشــكل تحديا خطيرا للاستقرار والأمن، ما لم تُنفَّذ استراتيجية شاملة بقيادة الحكومة لمعالجة الأسباب الجذرية السياسية والأمنية والإنمائية للأزمة. وقد يحدث انخفاض ملحوظ في مســـتوى العنف إذا ما نفذت الحكومة برنامجها لإعادة التأهيل المجتمعي الذي يســتهدف تفكيك جماعات الميليشــيات في إطار اســتراتيجية أوســـع نطاقاً لمعالجة الوضـــع في وســـط مالي. وســيحتاج هذا البرنامج، لكي يكون مســتداماً، إلى تأييد قوي من جانب الحكومة وجهاز الأمن والسكان المحليين والشركاء الدوليين. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تستكمل الجهود بمبادرات مجتمعية تهدف إلى منع تجنيد الشـــباب المعرَّضـــين للخطر وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

38 - وفيما يتعلق بأنشطة الجماعات المتطرفة التي من المرجح أن تستمر في فترة ما بعد الانتخابات، سيلزم الجمع بين الحوار والمشاريع الإنمائية والعمل العسكري. وسيكون الدعم المتواصل للحوار السياسي أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على الزخم السياسي وضمان الانخراط والمشاركة العامة وقبول العمليات.

39 - وتقتضي مسألة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأوجه ترابطها مع الجماعات المتطرفة وهياكل السلطة المحلية في الشمال والوسط، أن تتخذ إجراءات منسقة ومتضافرة من جانب الحكومة المالية والشركاء الإقليميين والدوليين. وعلاوة على ذلك، لا بد من مواصلة الدعم من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحكومة وخطة العمل لمنع نزعة التطرف والتطرف العنيف، بما في ذلك في السجون.

40 - وفيما يتعلق ببسط سلطة الدولة، سيظلُّ نشر الخدمات الإدارية والأمنية والقضائية والاجتماعية يشكل تحديا هائلا للحكومة. وسيتوقف دور البعثة المتكاملة في دعم نشر وحدات قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها في الشمال وتوسيع نطاق جهاز الدولة في الوسط إلى حد كبير على الإرادة السياسية من جانب الحكومة والجماعات المسلحة الموقِّعة، وعلى توافر الأموال على الصعيد الوطني والدعم المالي من الجهات المانحة. وعلاوة على ذلك، سيتأثر التقدم المحرز في بسط سلطة الدولة بما إذا كانت الحكومة الجديدة ستختار مسارا خطيا (أي من الأمن إلى الإدارة المحلية إلى تقديم الخدمات الاجتماعية) أو عملية دينامية تنطوي على تدخلات متزامنة ومتكاملة في مجالات الأمن والحوكمة وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد يتيح اتباع نهج دينامي في بسط سلطة الدولة، بمشاركة وتنسيق قويين من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، بما في ذلك قوة مشتركة تابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تعمل بكامل طاقتها، فرصا أفضل لتحقيق نتائج مستدامة. ومن المتوقع أن تواصل البعثة المتكاملة من جانبها تنفيذ استجابات متكاملة في مجالات الأمن والمصالحة وتحقيق الاستقرار في حالات النزاعات المحلية التي تعتبر جاهزة للحل، وذلك بالعمل على نحو وثيق مع أفرقة الدعم الإقليمية للمصالحة والسلطات المحلية.

جيم - انتهاكات حقوق الإنسان وسيادة القانون والإفلات من العقاب

41 - في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون، من المرجح أن تشمل التحديات المتبقية في المرحلة الثانية ما يلي: (أ) الإرادة السياسية للتصدي للإفلات من العقاب، ولا سيما المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان؛ (ب) انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وغيرها من الجرائم المزعزعة للاستقرار (الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية على سبيل المثال)؛ (ج) قدرة الدولة على التصدي لها، بما في ذلك عن طريق الإصلاح القضائي وتعزيز قدرتها على احترام القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق المرأة؛ (د) إحراز تقدم في مكافحة الفساد بما يشمل قطاعي العدالة والأمن، وفي عملية مصالحة مجدية. وستظلُّ إمكانية احتكام قطاعات كبيرة من السكان إلى القضاء تشكل تحدياً كبيراً، ولا سيما بالنسبة للنساء، بسبب أوجه عدم المساواة التقليدية بين الجنسين والقوانين التمييزية.

42 - وعلى وجه التحديد، وفيما يتعلق بحقوق الإنسان والجرائم الخطيرة، ليس من الواضح ما إذا كانت الحكومة الانتقالية ستكون في وضع يسمح لها، خلال المرحلة الأولى، بمحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. وتكمن التحديات الرئيسية أيضاً في صعوبة وصول الجهات الفاعلة في مجال العدالة إلى المناطق التي تقع فيها الهجمات وحيث تعيش المجتمعات المحلية المحتاجة إلى خدمات العدالة. وعلاوة على ذلك، يتعذر على الجهات الفاعلة في العدالة الانتشار في المناطق التي تقع فيها هجمات ضد حفظة السلام وتظل تعتمد على البعثة المتكاملة للوصول إلى مواقع التحقيق والأدلة، بما في ذلك الشهود وحماية الشهود. وقد

يشكل عدم ثقة سكان مالي في نظام العدالة لأسباب تتعلق بما يُدعَّى أنه فساد وجرائم اقتصادية ومالية تحديا آخر لا يزال يتعين مواجهته.

دال - نقص التنمية ومحدودية الخدمات الأساسية في شمال مالي

43- ستظلُّ التحديات الرئيسية التالية التي تواجهها التنمية والمساهمة في الحالة الإنسانية المتدهورة قائمة إلى ما بعد فترة الانتقال السياسي: (أ) انعدام الأمن الغذائي؛ (ب) الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية؛ (ج) العنف الجنساني؛ (د) تقديم المساعدة إلى المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة واللاجئين سعيا لإيجاد حلول دائمة؛ (هـ) التكيف مع تغير المناخ. وسيتطلب التصدي للأسباب الجذرية للنزاع تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة ومستدامة، فضلا عن توفير استجابات مناسبة لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية الضعيفة، بما في ذلك الشباب والنساء والأطفال، ولكنه سيتأثر تأثرا شديدا بالسياق السياسي والأمني. كما أن توفير الخدمات الحكومية، بما في ذلك ما يتعلق بخدمات التعليم والرعاية الصحية أو غيرها من الخدمات العامة، بسبل من بينها الحضور الفعلي لمختلف الإدارات على مستوى المجتمعات المحلية والدوائر والمناطق، وتحقيق مكاسب السلام، يكتسب أهمية بالغة بالنسبة لعملية بناء السلام، لأنه سيسهم في بناء الثقة بين الحكومة الوطنية والمواطنين.

44 - وسيكون من الضروري أيضاً أن تُعزَّز بطريقة متكاملة قدرات السلطات على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي من أجل توفير الحماية بالقدر الكافي لأضعف فئات السكان في البلد، نظراً إلى أن معدل الفقر المتعدد الأبعاد الحالي يبلغ 78 في المائة. وسيكون من الأهمية بمكان ترتيب أولويات الأنشطة الاقتصادية التي تساعد على توطيد دعائم الاستقرار، وتحقيق نتائج ملموسة، وتعزيز توليد الدخل. ولا يزال الأمن الغذائي في البلد، حيث تعيش نسبة 53 في المائة من السكان في المناطق الريفية، من الأولويات. وتحقيقا لهذه الغاية، سيواصل الفريق القطري، تمشيا مع الأطر الاستراتيجية الحكومية الوطنية، تعزيز قطاع زراعي مستدام ومبتكر وقادر على المنافسة، وتطوير صناعة تنافسية.

45 - وقد أدت جائحة كوفيد-19 والأوبئة الأخرى إلى تباطؤ وتيرة التقدم الذي حصل في القطاع الصحي منذ عام 2015، مما أدى إلى تفاقم الصعوبات التي يواجهها الناس للاستفادة من خدمات الرعاية الصحية. وقد حُشد أكثر من 50 في المائة من القوى العاملة المحدودة أصلا في المرافق الصحية لمواجهة جائحة كوفيد-19 مما كان له أثر ضار على مجالات صحية أخرى. ولا يزال هناك أكثر من 4 ملايين شخص لا يحصلون على مصدر محسّن للمياه، ويفتقر أكثر من 12 مليون شخص إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية، أي ما يمثل نسبة 69 في المائة من السكان، مع العلم أن المناطق الريفية هي الأكثر تضرُّرا.

ثامنا - الخاتمة والخطوات اللاحقة

46 - بالنظر إلى التحديات المبينة أعلاه، فإن الظروف اللازمة لانتقال تدريجي ومنسق ومدروس للمسؤوليات الأمنية للبعثة دون تهديد استقرار مالي والمنطقة لن تكون قائمة بحلول نهاية عملية الانتقال السياسي. ولذلك، سيكون من السابق لأوانه تصوُّر أي تقليص أو نقل للمسؤوليات الأمنية من البعثة المتكاملة إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية في الفترة التي ستعقب مباشرة الانتخابات. ولا بد من تركيز الجهود بالأحرى على التصدي للتحديات بغية تحسين الظروف السياسية والأمنية اللازمة للقيام بسحب تدريجي

لقوات الدعم الأمني التابعة للبعثة المتكاملة، مع التركيز على المبادرات التي تقودها الحكومة وزيادة التعاون الإقليمي. وسيظلُّ التهديد غير المتناظر في وسط مالي يخلف آثارا سلبية شديدة على قدرة الجهات صاحبة المصلحة الوطنية والدولية على تنفيذ أنشطتها. وبالنظر إلى موارد البعثة المتكاملة وقدراتها، وتزايد بيئة التهديدات، سيكون من الضروري إعادة تقييم أدوار ومسؤوليات الجهات المعنية بالأمن الوطني والإقليمي والدولي، وجرد لقدرات فريق الأمم المتحدة القطري، قبل الشروع في وضع استراتيجية لخروج البعثة.